

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ فى شأن اعتماد ترتيب وتوصيف وتقييم وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٤/٢/٢٠٠٥ باعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٩/٣/٢٠٠٥ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٧٦١٥٠٩٥ جنيهاً (فقط سبعة عشر مليوناً وستمائة وخمسة عشر ألفاً وخمسة وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٥٧٢٤٩١٠ جنيهاً (فقط خمسة عشر مليوناً وسبعمائة وأربعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وعشرة جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٨٩٠١٨٥ جنيهاً (فقط واحد مليون وثمانمائة وتسعون ألفاً ومائة وخمسة وثمانون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٩/٣/٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن